مناظرات تلفزيونية بين المرشحين للرئاسة في تونس

ص2

علي علاوي محاولة إصلاح العراق بعد كشف وهم الطّائفية

ص8

حزب الله وراء اغتيال محمد قاسم الجرار

ص6

العرب

www.alarab.co.uk

أول صحيفة عربية يومية تأسست في لندن 1977

الأحد 2019/08/04

03 ذو الحجة 1440

السنة 42 العدد 11428

Sunday 04/08/2019

42nd Year, Issue 11428

الإعلان الدستوري يقود السودان إلى شراكة مدنية عسكرية متكافئة

حسم الخلاف بشأن قوات الدعم السريع، وحكومة مدنية خلال شهر

الخرطوم – نجحت الأطراف السياسية السودانية في التوصل إلى تفاهم عام حول آلية إدارة المرحلة الانتقالية المقبلة، واتفقت على الخطوط العريضة الكاملة للإعلان الدستوري، المنتظر توقيعه رسميا، اليوم الأحد، وبموجبه يتقاسم المجلس العسكري مع قوى الحرية والتغيير المهام والصلاحيات، بما يدفع نحو تأسيس شراكة مدنية عسكرية متكافئة.

وذكرت مصادر قريبة من الحرية والتغيير لـ"العرب" أن أسلوب إدارة المفاوضات استند على أن لكل طرف مسؤولياته المنوط بها، بحيث لا يكون هناك تداخل في المهام يعقّد الأمور مستقبلا عند تنفيذ بنود الاتفاق السياسي والإعلان الدستوري المكمل له.

وأضافت أن الطرفين تجاوزا الإشكالية الأكبر والمرتبطة بفقدان الثقة المتبادلة، وأن المفاوضات التي بدأت مساء الجمعة وانتهت في ساعة مبكرة من صباح السبت كانت مثمرة سياسيا.

وأعلنت الحرية والتغيير، السبت، أن تشكيل الحكومة المدنية للفترة الانتقالية سيكتمل في فترة أقصاها شهر من توقيع الاتفاق على الإعلان الدستوري، وتطبيق برنامج الإصلاح السياسي والاقتصادي والأمني الشامل.

وقال القيادي مدني عباس مدني، إن اللجنة الفنية المفاوضة ستختتم أعمالها، مساء السبت، تمهيدا للتوقيع بالأحرف الأولى، الأحد، وسيتم وضع جدول زمني لتشكيل هياكل الدولة خلال الفترة الانتقالية.

وتم الاتفاق على القضايا الحساسة المرتبطة بالأمن واستقلال القضاء وصلاحيات مجلس الوزراء والمجلس السيادي، وهي ملفات مهمة لمدنية الدولة، وتخطى الطرفان الخلاف حول دور جهاز المخابرات العامة وقوات الدعم السريع، وتم وضع الأول تحت إشراف مجلس السيادة ومجلس الوزراء، وتتبع الثانية القائد العام للقوات المسلحة.

ويتألف مجلس السيادة من 11 عضوا لمدة 39 شهرا، خمسة من العسكريين يختارهم المجلس العسكري، ومثلهم من المدنيين يختارهم تحالف قوى الحرية والتغيير، والعضو الأخير يتفق عليه الجانبان، على أن تكون رئاسة العسكري في الفترة الأولى ولمدة 21 شهرا، والمدة الباقية للمدنيين.

توافق ظرفي أم دائم لإسعاد السودانيين

وأرغمت جملة من الضغوط الداخلية والخارجية كل طرف على تقديم تنازلات لإنجاز الاتفاق، الذي واجه عثرات عدة على مدار الأسبوع المنقضي، إثر وقوع ضحايا في التظاهرات التي انطلقت في مناطق متفرقة، أبرزها مدينة الأُبيّض في شمال كردفان، وأم درمان في الخرطوم.

وقال المحلل السياسي خالد التيجاني، إن الأحداث أنهكت الجميع ما ساعد على الوصول إلى الاتفاق حول الإعلان الدستوري الذي يشير إلى أن كل طرف رضي بتحقيق نصف انتصار ونصف هزيمة خوفا من الهزيمة الكاملة.

وأوضح لـ"العرب"، أن هناك نوعا من الارتياح في الشارع السوداني بعد إعلان التوصل إلى اتفاق بشأن بنود الوثيقة.

وترى الكثير من القوى السياسية الفاعلة أن الصعوبات الكامنة في التفاصيل من الممكن تجاوزها، طالما جرى التوصل إلى إطار عام يرضى عنه الجميع، ويمثل تنازل المجلس العسكري عن بعض مطالبه بداية جديدة للتحول الديمقراطي في السودان.

وكشفت مصادر سودانية لـ"العرب"، أن نقاشات موسعة جرت بشأن تشكيل مفوضيات الانتخابات وتعيين مديري الولايات ورؤساء هيئات القضاء، بعد أن كان المجلس العسكري يسعى لتبعيتها لمجلس السيادة والهيمنة عليها.

وثمة جملة من الملفات العالقة التي من المفترض أن تحسمها المسودة النهائية للإعلان الدستوري قبل التوقيع عليها رسميا، وأبرزها إدراج الاتفاق الذي وقعته قوى الحرية والتغيير مع الجبهة الثورية في أديس أبابا مؤخرا، وعدم التوافق على كيفية توزيع نسبة الـ33 بالمئة بين القوى الثورية من خارج الحرية والتغيير والحركات المسلحة.

وحسم الإعلان الدستوري أحقية قوى الحرية والتغيير بـ67 بالمئة في المجلس التشريعي، وتظل المشكلة في آلية توزيع النسبة المتبقية على القوى السياسية المختلفة.

وأشار محمد زكريا الناطق باسم الجبهة الثورية، في تصريح لـ"العرب"، إلى أن الاجتماعات الأخيرة الخاصة بالإعلان الدستوري لم تتضمن رؤية السلام التي أدرجها اتفاق أديس أبابا، مضيفا "هناك تخط مقصود من بعض الأطراف داخل الحرية والتغيير للجبهة الثورية أفرز عن تشكيل سكرتارية عامة من ثلاثة أعضاء من دون الرجوع إلى الجبهة أو تمثيلها داخلها".

ولدى الجبهة الثورية اعتقاد بأن أطرافا داخل قوى الحرية والتغيير تسعى للهيمنة على المشهد السياسي برمته، بما لا يتفق مع أحداث الثورة التي شارك فيها الجميع، وقد يمهّد السير في هذا الطريق ومن دون توافق بين المكونات السياسية لاحتقان جديد.

وشددت الجبهة الثورية في بيان أصدرته، السبت، على أن منهج الإقصاء من جلسات التفاوض، تحت أي مسمى، يؤدي إلى تعقيد المشهد ويعيد إنتاج الأزمة الوطنية، وينتج اتفاقات صفوية لن تعبر عن كل السودان وقضاياه.

ويخشى مراقبون أن تفضي بعض تفاصيل الإعلان الدستوري للعودة إلى الخلاف مرة أخرى، والاستغراق في التفسيرات والتبريرات، بما ينعكس سلبا على الفترة الانتقالية، ولا تزال هناك استحقاقات، مثل أسماء أعضاء المجلس السيادي والحكومة ودور كل طرف، بحاجة للمزيد من الحسم.

دعوات لامتصاص الاحتقان في عدن بعد هجمات الخميس

عدن – رجحت مصادر سياسية مطلعة لـ"العرب" أن تتمكن الحكومة اليمنية والمجلس الانتقالي الجنوبي من احتواء الآثار السياسية والشعبية التي تبعت تفجيرات عدن، الخميس، وأسفرت عن مقتل وجرح العشرات من منتسبي الحزام الأمني، مشيرة إلى قيام الأجهزة الأمنية في العاصمة اليمنية المؤقتة بالعمل على تخفيف حدّة الاحتقان جراء استهداف جهات غير معلومة لمواطنين من أبناء المحافظات الشمالية في عدن.

وقالت وكالة الأنباء اليمنية الرسمية، إن الرئيس عبدربه منصور هادي أجرى، مساء الجمعة، اتصالا بنائب رئيس الوزراء وزير الداخلية أحمد الميسري ومحافظ عدن أحمد سالم ربيع، "للوقوف على جملة الأوضاع بعدن" و"توحيد الجهود والصفوف والحفاظ على وحدة النسيج المجتمعي".

كما وجهت وزارة الداخلية اليمنية، السبت، أمن محافظة عدن جنوبي البلاد، بمنع أي اعتداءات وأعمال ترحيل لأبناء المحافظات الشمالية في العاصمة المؤقتة.

وكشفت تداعيات الأوضاع في المشهد اليمني التي جاءت في أعقاب الهجمات التي تبنتها الميليشيات الحوثية وداعش في عدن عن هشاشة الوضع السياسي والإعلامي في المعسكر المناوئ للحوثيين، وقدرة أطراف داخلية وخارجية مرتبطة بمشروع إيران في المنطقة على استغلال التباينات المتصاعدة بين القوى والمكونات المناهضة للحوثيين في اليمن.

وحذر مراقبون للشأن اليمني من خطورة تجاهل الاحتقانات وخصوصا في الشارع الجنوبي وترحيل القضايا والملفات العالقة والتي باتت تشكل إحدى أبرز نقاط الضعف التي تعمل أطراف داخلية وإقليمية على استخدامها في حرب اليمن.

ويعتقد خبراء يمنيون أن دخول الدوحة ومسقط على خط الأزمة اليمنية عمل على توسيع الخلافات داخل معسكر الشرعية، من خلال إحياء واستحضار تباينات وملفات عالقة كانت مؤجلة إلى ما بعد الحرب.

وساهم نفوذ قطر وتأثيرها على جماعة الإخوان في اليمن في إرباك عمل التحالف العربي والحكومة الشرعية، فيما استخدمت مسقط كل أدواتها واستدعت نفوذها وعلاقاتها القديمة في اليمن لصالح محور إيران والدوحة والحوثيين.

ويضاف ذلك إلى مضاعفة الدعم الذي يقدمه هذا المحور لتيار متشدد في الحراك الجنوبي يتزعمه حسن باعوم المقيم في مدينة صلالة العمانية ونجله فادي باعوم الذي تربطه علاقات عميقة بحزب الله اللبناني، وهو التيار الذي تؤكد مصادر "العرب" أنه يقف خلف جزء كبير من حالة التحشيد الشعبي في الشارع الجنوبي بوجه أبناء المحافظات الشمالية، لإحراج المجلس الانتقالي الجنوبي والتحالف العربي.

وحذر الخبراء من غياب المعالجات التي تحول دون حالة التصعيد التي تهدف إلى إدخال المحافظات الجنوبية المحررة في صراع داخلي، يحرج كل الأطراف ويعطي دلالة مهمة على خطورة ترك الملفات الساخنة في المشهد اليمني عرضة للمزيد من التعقيد.

ومن شأن هذا أن يضاعف من قدرة الحوثيين على إلحاق الضرر بالجبهة المناوئة لهم، ويمكن الأطراف الإقليمية الداعمة لمشروعهم من استثمار هذا الخلل في بنية الشرعية وتوظيفه لصالح الأجندة المعادية للتحالف العربي.

ولفت مراقبون بمنيون إلى أن الآثار السياسية والاجتماعية التي خلفها استهداف الحوثيين لمعسكر الجلاء في عدن، صباح الخميس، فاقت الآثار المادية لهذا الهجوم من حيث خطورتها على المدى القريب وقدرتها على تعميق الخلافات الداخلية في المعسكر المقابل، وهو ما سيفتح شهية الميليشيات الحوثية لتكرار هذا النوع من الاستهداف الموجه.

وتسعى قطر عبر آلتها الإعلامية أو من خلال موالين لها في منظومة الشرعية والحراك الجنوبي "تيار باعوم" لتأجيج الخلافات وتغذية الخطاب العدائي في الشارع اليمني في اتجاهين: الأول، يرتكز على سياسة التحريض الممنهج على المكونات الجنوبية والحزام الأمني والمقاومة الجنوبية، والتبرير للهجمات التي تستهدفها وتغطية تلك الجرائم إعلاميا من خلال ضخ سيل من المعلومات المغلوطة حول طبيعة الهجوم والجهات التي تقف خلفه، وصرف الأنظار عن الفاعل الرئيسي الذي يقف خلف تلك الهجمات الإرهابية.

والاتجاه الآخر يصب في التحريض على استهداف أبناء المحافظات الشمالية في عدن ومحاولة إلصاق تلك الأعمال بأطراف أخرى والدفع بالأمور نحو الصدام بين الفصائل والتيارات الجنوبية وبين المكونات الشمالية.

محمد زكريا

إقصاء مقصود من داخل الحرية والتغيير للجبهة الثورية

قطر تعرقل المفاوضات الأفغانية لتبقى في دائرة الوسيط المرضي عنه أميركيا

التمويل القطري وراء تمسك طالبان بالدوحة مكانا دائما للمفاوضات

الدوحة – بات الأفغان يشعرون بأن طالبان تتعمد إطالة أمد المفاوضات وتعطيل الاتفاق بإثارة تفاصيل جزئية تختلقها في كل مرة، وأن الأمر مرتبط بشكل وثيق بأجندة قطرية تقوم على فكرة أن تبقى الدوحة لفترة أطول في دائرة الوسيط المرضي عنه من الولايات المتحدة التي تضغط لإنهاء النزاع الأفغاني والتوصل إلى اتفاق نهائي بين الفرقاء.

وفيما تتمسك طالبان بالدوحة كمكان لعقد المفاوضات، فإن الأفغان لا يلمسون أي تقدم رغم كثرة اللقاءات والوعود بقرب حسم الخلافات، وهو ما يؤشر إلى وجود سرّ وراء هذا الفشل المتكرر في مفاوضات توحي في كل مرة بأن هذه الجولة ستكون الأخيرة وأن الجميع سيتوصل إلى اتفاق دائم.

وقال مسؤولون كبار على دراية بالمحادثات إن جولة ثامنة من محادثات السلام بين الولايات المتحدة وحركة طالبان الأفغانية بدأت في العاصمة القطرية الدوحة، السبت، واصفين الجولة بأنها ستكون المرحلة "الأكثر حسما" في المفاوضات الرامية إلى إنهاء الحرب المستمرة بأفغانستان منذ 18 عاما.

وأضاف المسؤولون أنه من الممكن توقّع التوصل إلى اتفاق للسلام في نهاية الجولة الثامنة للمحادثات، ربما قبل الـ13 من أغسطس الجاري، مشيرين إلى أنه سيؤدي إلى سحب القوات الأجنبية من البلد الذي تطحنه الحرب.

ويعزو متابعون للشأن الأفغاني التأخير في إنجاز الاتفاق إلى أن قيادات طالبان لا تبدو متحمّسة لإنهاء معاناة الشعب الأفغاني، خاصة أن الحرب حولت قياداتها إلى نجوم إعلامية كما جلبت إليهم الكثير من الحظوة والأموال خاصة في قطر التي بادرت منذ 2013 إلى فتح مقر خاص للمكتب السياسي للحركة في الدوحة وتمكين أعضائه من مزايا كبيرة وخدمات نوعية.

ويميل هؤلاء إلى القول إن القطريين يمتلكون نفوذا قويا على قيادات طالبان، ولا يستبعد أن يكونوا هم من يحرك أجندة التفاوض لغاية خاصة بهم، وأن إدامة الأزمة وتواتر اللقاءات يوحيان وكأنها مفاوضات باريس في السبعينات بين الفيتناميين والأميركيين التي أنهت الحرب الفيتنامية وأفضت إلى انسحاب الأميركيين من فيتنام وجنوب شرق آسيا.

وتثير الحظوة التي يلقاها زعماء طالبان تساؤلات عن حقيقة العلاقة المتقدمة بين مجموعة متطرفة تقاتل الأميركيين من 2001 ودولة حليفة للولايات المتحدة وتقدم عروضا بالمليارات لإرضائها.

عندما تعالج إيران الفشل بالفشل

خيرالله خيرالله

ص4

ويمكن فهم هذا التناقض من خلال استعادة المواقف القطرية الداعمة لـ"الربيع العربي"، وهي مواقف قامت على ضخ أموال كثيرة لشراء ولاء تيارات متشددة وتقديمها كدليل إلى الولايات المتحدة على الدور الذي يمكن أن تلعبه الدوحة في خدمة واشنطن والحصول على اعتراف بدورها الإقليمي.

وتقول مصادر دبلوماسية في قطر إن قيادات طالبان يعيشون في منازل مريحة يتولى القطريون دفع تكاليفها، وأغلبها في مجمعات سكنية خارج الدوحة. وشوهد هؤلاء في مراكز تجارية وأسواق كما شوهدوا يلعبون من أولادهم في صالات رياضية مكيفة.

ووصل زلماي خليل زاد، المبعوث الأميركي للسلام في أفغانستان، الذي يعقد اجتماعات مع قادة من طالبان منذ العام الماضي، إلى الدوحة الجمعة.

وقال خليل زاد على تويتر "وصلت إلى الدوحة لاستئناف المحادثات مع طالبان. نسعى إلى اتفاق للسلام وليس اتفاقا للانسحاب"، مضيفا أن طالبان أشارت إلى أنها قد تبرم اتفاقا. وتابع "نحن مستعدون لاتفاق جيد".

ليبيا 1 دينار – السعودية 2 ريال – مصر 3 جنيه مصري – موريتانيا 120 أوقية – تونس 900 مليم – المغرب 3 دراهم – الجزائر 7 دينار – البحرين 200 فلس – اليمن 50 ريالا – الكويت 150 فلسا – الإمارات 2 درهم – عمان 200 بيزا – قطر 2 ريال – العراق 2000 دينار – الأردن 500 فلس – سوريا 150 ليرة – السودان 50 دينارا

AUSTRIA 2 € - BELGIUM 2 € - CYPRUS 2 € - FRANCE 2 € - GERMANY 2 € - GREECE 2 € - ITALY 2 € - TURKEY 2.350.000 TL (YTL2.35) - MALTA 2 € - NETHERLANDS 2 € - SPAIN 2 € - SWEDEN 13 KR - SWITZERLAND 3SF - USA $ 1 - UK £ 1